زخور: أزمة الدول الصناعية تنذر بإفلاس شركات ملاحية عالمية

نمو ضعيف لحركة مرفأ بيروت حتى تشرين الأول

الفونس ديب

أظهرت النتائج التي سجلها مرفأ بيروت حتى تشرين الاول من العام الجاري تراجع عدد البواخر والسيارات وحركة الحاويات المعدة للاستهلاك المحلي، والعائدات، فيما ارتفعت حركة المسافنة والمسافرين والشحن العام الذي تأثر ايجابا بارتفاع حركة المسافنة باتجاه مرافئ المنطقة. وبالنسبة لشهر تشرين الاول فقد سجل المرفأ نتائج ايجابية على مستوى الشحن العام والحاويات فيما تراجع عدد السيارات والمسافرين والعائدات.

ويبقى ان التحسن الذي طرأ على حركة الحاويات بشكل عام والشحن العام، يعود بالدرجة الاولى الى حركة المسافنة التي شهدت نشاطا ملحوظا في الاشهر الماضية، فيما التراجع الحاد في حركة الحاويات المعدة للاستهلاك المحلي والتي بلغت نحو 19 الف حاوية نمطية في 10 اشهر يظهر بوضوح مدى تباطؤ الحركة التجارية في الاسواق اللبنانية نتيجة التجاذبات السياسية، والخضات الامنية.

واعلن رئيس غرفة الملاحة الدولية– بيروت ايلي زخور ان مرفأ بيروت سينضم الى لائحة المئة مرفأ الاولى في العالم، بعدما بات من المؤكد ان حركة الحاويات في العام الجاري ستسجل رقما قياسيا جديدا يزيد على مليون حاوية نمطية.

وكشف زخور عن اضرار كبيرة اصابت شركات ملاحية عالمية نتيجة الاوضاع الاقتصادية السيئة لدى الدول الصناعية الكبرى، مشيرا الى ان الكثير من هذه الشركات معرض للافلاس.

الارقام

وبحسب الاحصاءات الصادرة عن مرفأ بيروت، فقد انخفض عدد البواخر التي رست داخل المرفأ حتى تشرين الاول من العام 2011 بنسبة 5 في المئة الى 1833 باخرة مقابل 1934 باخرة في الفترة نفسها من العام 2010. كما انخفض عدد السيارت التي استوردت عبر المرفأ بنسبة 35 في المئة الى 52977 سيارة مقارنة مع 81709 سيارات حتى تشرين الاول من العام 2010، في حين ارتفع الشحن العام بنسبة 2،4 في المئة الى 5625 الف طن مقارنة مع 5492 الف طن.

وفي الوقت نفسه، ارتفع عدد المسافرين بنسبة 41 في المئة الى 8237 مسافرا مقابل 5838 مسافرا في العام 2010.

وبالنسبة لتداول الحاويات، فقد ارتفع عددها بنسبة 6،6 في المئة الى 859 الفا و566 حاوية مقابل 805 آلاف و888 حاوية.

أما العائدات فقد انخفضت بنسبة 5 في المئة الى 119،16 مليون دولار مقابل 125،56 مليونا حتى تشرين الاول من العام 2010.

وفي تشرين الاول الماضي ارتفع عدد البواخر التي رست في المرفأ بنسبة 0،5 في المئة مقارنة مع تشرين الاول 2010 الى 185 باخرة مقابل 184 باخرة، فيما ارتفع الشحن العام بنسبة 3،8 في المئة الى 600،2 الف طن، مقابل 578،2 الف طن في تشرين الاول 2010.

وبالنسبة لعدد السيارات، فقد انخفض بنسبة 43 في المئة الى 4608 سيارات مقابل 8208 سيارات، وانخفض عدد المسافرين في هذا الشهر بنسبة 23 في المئة الى 1280 مسافرا مقابل 1673 مسافرا في تشرين الاول 2010. اما الحاويات، فقد ارتفعت في تشرين الأول بنسبة 16،8 في المئة الى 91 الفا و184 حاوية، مقابل 78 الفا و34 حاوية كان المرفأ قد حققها في تشرين الاول 2010.

.وانخفضت العائدات بنسبة 2 في المئة الى 13،9 مليون دولار مقابل 14،2 مليونا في تشرين الاول 2010

زخور

وفي هذا الاطار، قال زخور "ان النتائج الجيدة التي حققها المرفأ على مستوى الحاويات تبيّن تمكنه من استيعاب الانعكاسات السلبية للأزمة السياسية التي لا تزال تتخبط فيها البلاد، والأحداث الأمنية التي تشهدها المنطقة العربية. كما يظهر أهمية موقع المرفأ في المنطقة، ويؤكد ان قرار بناء محطة الحاويات كان قرارا صائبا، رغم الاصوات التي كانت تشكك بموقعه الذي لا يتيح له لعب هذا الدور، نظرا لبعده من قناة السويس التي تربط البحر الابيض المتوسط بالبحر الاحمر".

واضاف "بات من المؤكد ان المرفأ سيحقق أكثر من مليون حاوية نمطية في العام 2011، ما يخوله الانضمام الى لائحة المئة مرفأ الاولى على مستوى العالم".

ولفت الى ان ادارة المرفأ باشرت باتخاذ كل الخطوات لشراء كل التجهيزات اللازمة للمباشرة بتشغيل كامل الرصيف فور الانتهاء منه وتسليمه، وأوضح ان طول الرصيف يبلغ 1100 متر وهو يتطلب رافعة جسرية لكل مئة متر، ما يعني انه يحتاج الى 5 رافعات جسرية في ظل وجود 6 رافعات جسرية عملاقة، كما انه يحتاج الى 15 رافعة مساعدة، لأن كل رافعة عملاقة تحتاج الى ثلاث رافعات مساعدة.

واكد ان "تشغيل الرصيف سيرفع القدرة الاستيعابية من مليون حاوية نمطية الى مليون ونصف المليون حاوية سنويا، ما يضع حدّا نهائيا لأزمة الازدحام التي يشهدها المرفأ من حين الى آخر. كما أنه سيفعّل الدور المحوري للمرفأ في المنطقة، ما ينعكس إيجاباً على حركته وواردات المرفئية".

وكشف زخور عن معاناة الكثير من شركات الملاحة العالمية جراء الازمة الاقتصادية والمالية التي تعصف بالدول الصناعية الكبرى. وقال "سمعت خلال لقائي مع عدد من خبراء النقل البحري في باريس، ان الارباح التي حققتها شركات الملاحة في العام 2010 ستتبخر في العام 2011 نتيجة تراجع التجارة العالمية". واضاف "لقد ابدوا تخوفهم من افلاس الكثير من هذه الشركات، في حال استمر الوضع الاقتصادي العالمي على ما هو عليه اليوم".

وكان زخور قد اوضح ان التراجع الدراماتيكي لاستيراد السيارات المستعملة يعود الى توقف المصارف اللبنانية عن تحويل الاموال من لبنان الى الولايات المتحدة لدفع ثمن السيارات، بسبب الاجراءات التي اتخذتها الادارة الاميركية في هذا الاطار، بحجة ضبط عمليات تبييض الاموال